بعد أن أثبت مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف عدم التزام الجهات الحكومية

الأمير عبدالله يوجّه الجهات الحكومية بتفضيل المنتجات الوطنية في مشاريعها

الزامل: الصناعيون يواجهون تحدياً كبيراً يكمن في عدم تطبيق الأوامر السامية

كتب - عبدالعزيز الربعي:

■ وجه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بضرورة الالتزام بالتوجيه السامي الكريم الخاص باعتماد المنتج المحلي عند تنفيذ المشاريع الحكومية والاستمرار في تفضيل المنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية متى ما كانت محققة لمتطلبات المواصفات والمنافسة السعرية.

وقد جاء توجيه سمو الأمير عبدالله بعد أن رفع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية خطابا الى ولي العهد يبين فيه عدم التزام بعض الأجهزة الحكومية بهذه الأوامر عند تنفيذ مشاريعها والتي تؤدي الى خسائر عظيمة للصناعة المحلية والاقتصاد الوطني.

من جهته عبّر أمين عام مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية الدكتور فهد صالح السلطان عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني على حرص سموه الدائم على تعزيز وتنمية وتشجيع الصناعات الوطنية وإحلالها محل الصناعات المستوردة.

وقال في تصريح لـ «الرياض» ان الخطاب الذي ارسله مجلس الغرف لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز اتضح من خلاله عدم استجابة العديد من الجهات الحكومية لقرار الأمير السابق والخاص بضرورة الالتزام بالتوجيه السامي الكريم الخاص باعتماد المنتج المحلي عند تنفيذ المشاريع الحكومية.

وأضاف: جاء توجيه الأمير عبدالله باعتماد هذا القرار مصدر توجيه بهذا الخصوص وذلك بناء على ما رفعه له مجلس الغرف.

السلطان

السلطان: الغرف لديها توجه قوي للتصدير وليس للاستيراد

وحول الأضرار التي لحقت بالمنتجات الوطنية من جراء عدم تطبيق هذا القرار قال السلطان يصعب رصد هذه الاضرار اقتصادياً والتوجه الحالي لدى الغرف التجارية هو التوجه القوي للتصدير حيث يوجد خطة خاصة لتغيير مفهوم الغرف من كونها مركزة على الاستيراد الى كونها مركزة على التصدير لتعزيز المنتجات المحلية لتخرج الى خارج المملكة وما لاحظناه ان الأجهزة الحكومية في المملكة تؤمن حاجاتها لمشاريعها من المنتجات المستوردة وتستبعد المنتجات الوطنية.

من جهة ثانية تحدث الدكتور عبدالرحمن الزامل رئيس مركز تنمية الصادرات حول هذا الموضوع قائلاً مركز تنمية الصادرات بالفعل تقدم بشكوى ضد الجهات الحكومية التي تعتمد بشكل أساسي على المنتجات المستوردة بدلاً من اعتمادها على المنتجات الوطنية التي جاء توجيه ولي العهد في وقت سابق باعتمادها بديلاً للمنتجات الأجنبية متى ما كانت محققة لمتطلبات المواصفات والمنافسة السعرية.وقال الزامل: مركز تنمية يشجع الصادرات السعودية بشكل كبير وإذا استطاعت المصانع الوطنية تشكيل قاعدة قوية داخلية وزادت انتاجيتهم زادت منافساتهم على المجال الدولي وذلك من خلال انخفاض الأسعار نتيجة زيادة الانتاجية.

وأضاف الزامل: لاحظنا في مركز تنمية الصادرات ان الكثير من المصدرين والمنتجين يشتكون من الكثير من الجهات الحكومية التي لا تطبق الأوامر السامية بشأن تفضيل المنتجات الوطنية بديلاً للمنتجات المستوردة في المشاريع الحكومية.وأشار الزامل ان الصناعيين السعوديين يواجهون تحدياً كبيراً يكمن في عدم تنفيذ هذه الأوامر وليس هناك أجهزة رسمية لمتابعة تنفيذ هذه الأوامر.وقال: بدأ مؤخراً مركز تنمية الصادرات يلاحظ ان كثيراً من المصدرين السعوديين بدأوا يفقدون قدرتهم على المنافسة ولم يتوسعوا بشكل كبير.وارجع السبب الى انكماش السوق المحلي لعدم تطبيق الجهات الحكومية لقرارات حماية الصناعات الوطنية.وانتقد الزامل المصدرين السعوديين واصفاً اياهم بعدم التنظيم لتكوين لجنة ضغط لمتابعة تنفيذ الأوامر السامية التي تخص منتجاتهم.

وطالب الزامل من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة متابعة تنفيذ هذه الأوامر لحفظها لأموال المصنعين السعوديين وهذا الطلب جاء بسبب التطور الذي تشهده الصناعات السعودية مؤخراً.واختتم الزامل حديثه ان تحويل مركز تنمية الصادرات التابع الى مجلس الغرف التجارية الصناعية سوف يتم الإعلان عنه خلال عام كامل من الآن حيث ينتظر الموافقة عليه.

وقال معالي وزير التجارة ابدى الاهتمام الى عملية التحويل واللجان الوزارية تدرسها حالياً وهي حالياً تنتظر موافقة مجلس الشورى والمجلس الاقتصادي الأعلى لتصبح مثل الدول الأخرى حيث توجد هيئة للصادرات في ١٢٠ دولة و٩٠٪ تمويلها من قبل الدول.

وقال أهمية تحويل مركز الصادرات الى هيئة مستقلة ينبع من اهمية الصادرات السعوية ودعمها لميزانية الدول حيث ان الصادرات غير النفطية السعودية تشكل ٣١ بليون ريال بينما يشكل فائض الحساب الجاري السعودي ٣٣ بليون ريال فلو زادت هذه الصادرات لزاد الحساب الجاري لدى المملكة.

١٠٠ مليون ريال التكلفة الإجمالية للمشروع..

سمو ولي العهد يرعى حفل افتتاح المعهد السعودي الياباني للسيارات

كتب - خالد أبا الخيل:

■ يرعى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، في السادس عشر من شهر محرم الجاري حفل افتتاح المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات في محافظة جدة.. وأعرب معالي محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص عن بالغ شكره وتقديره لسمو ولي العهد على تفضله برعاية افتتاح المعهد، معتبراً معاليه هذه الرعاية دعماً كبيراً لتأهيل الشباب السعودي في مختلف التخصصات التي يطلبها سوق العمل..

وأوضح الغفيص أن المعهد يهدف إلى نقل التقنية التعليمية والتدريبية اليابانية إلى النظام التعليمي والتدريبي في المملكة، وتأهيل قوى عاملة فنية وطنية لتلبية متطلبات السيارات اليابانية عالية التقنية وتطوير مجالات العمل لدى وكلاء السيارات اليابانية بالمملكة، مشيراً إلى أن المعهد سيوفر - بإذن الله - فرص عمل كبيرة للشباب السعودي المؤهل في قطاع السيارات اليابانية..وأبان محافظ التعليم الفني أن المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات والذي تشرف عليه المؤسسة، هو نتاج الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني إلى اليابان في شهر أكتوبر من العام ١٩٩٨م، حيث تم توقيع اتفاقية تعاون بين حكومة خادم الحرمين الشريفين والحكومة اليابانية، والتي تضمنت التعاون بين البلدين في عدة مجالات من بينها المجال الفني..

وأفاد الغفيص أن اللجنة المشتركة السعودية اليابانية للسيارات قامت بعقد اتفاقية إنشاء مشروع المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات المشترك بين المملكة واليابان بتكلفة ٥٢ مليون ريال، وبتكلفة إجمالية للمشروع تتجاوز ١٠٠ مليون ريال، وقد بدأ تشغيل المعهد في محافظة جدة في سبتمبر ٢٠٠٢م..

د. علي الغفيص

وأشار إلى أن الأطراف المشتركة في تأسيس وتشغيل المعهد هي: اتحاد مصنعي السيارات اليابانية (جاما) وموزعو السيارات اليابانية بالمملكة (جاديك) والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والحكومة اليابانية ممثلة بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)..وقال الغفيص إن المعهد غير ربحي وتبلغ طاقته الاستيعابية ٤٠٠ طالب وقد قدمت الحكومة السعودية أرض المشروع على مساحة تبلغ ٧٢٥٠٠ متر مربع كتبرع من ولي العهد وقامت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء المشروع، فيما قدمت الحكومة اليابانية المعدات والأجهزة الخاصة بالتدريب بما فيها السيارات والخبراء الذين سيشرفون على تنفيذ المناهج الفنية التي أعدت في اليابان، كما استقبلت الحكومة اليابانية المدربين السعوديين الذين تلقوا التدريب الفني في اليابان ليصبحوا مدربين بالمعهد..

وساهم موزعو السيارات اليابانية في المملكة بنسبة ٥٠٪ من تكاليف الإنشاء إضافة إلى تكاليف التأثيث وميزانية ما قبل التشغيل وسيتحملون تكاليف التشغيل السنوية بعد افتتاح المعهد، في حين أن مصنعي السيارات اليابانية قد ساهموا بنسبة ٥٠٪ من تكاليف الإنشاء، وقاموا بتصميم المناهج الفنية للمعهد وتقديم الدعم الفني بواسطة فرق عمل تعمل بشكل دائم مع فريق موزعي السيارات اليابانية في المملكة خلال مراحل المشروع..وبيّن معالي محافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني أن المعهد يقبل خريجي الثانوية العامة ومدة الدراسة فيه سنتان، ويحصل المتخرج فيه على شهادة دبلوم فني تخصص صيانة السيارات اليابانية وهي شهادة معادلة لدبلوم الكليات التقنية، وسيعمل الخريجون في ورش موزعي السيارات اليابانية ووكلائها بالمملكة..ودعا الدكتور علي الغفيص رجال الأعمال ووكلاء الشركات العالمية إلى تبني مشاريع مماثلة لمشروع المعهد العالي السعودي الياباني للسيارات لتوطين التقنية وإيجاد فرص عمل ضخمة للشباب السعودي..

يشار إلى أن المعهد يتكون من ٢٠ فصلاً دراسياً ومعامل للكمبيوتر ومعملاً للغة الإنجليزية ومعمل علوم (كيمياء، فيزياء) و١٠ فصول للتدريب العملي بطاقة ٤٠ طالباً لكل فصل وورشتين كبيرتين مجهزتين بأحدث معدات التدريب وأكثر من ٨٠ سيارة للتدريب عليها بمعدل سيارة لكل ٤ طلاب مع مدربين اثنين..ويضم المعهد مكتبة وسكناً للطلبة يتسع لـ ٣٠٠ طالب ومطعماً ومسجداً يستوعب ٤٥٠ مصلٍ ومكاتب لأعضاء هيئة التدريب والخبراء وإدارة المعهد ومرافق رياضية وترفيهية.

الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

شركة مساهمة سعودية

رأس المال ٦٠٠ مليون ريال - س.ت ١١٣١٠٠٦٦٥ بريدة رقم العضوية ٨٥٥٢ ◆ الإدارة العامة ص.ب ٢٠٠٠١ الرياض ١١٤٥٥ هاتف: ٤٧٧٤٤٨١ فاكس ٤٧٧٣٩٦١

دعـــــوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة

يسر مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية دعوة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر انعقادها بمقر الشركة بالقصيم/ بريدة/ المدينة الصناعية وذلك في تمام الساعة الرابعة عصر يوم السبت ٢٦ محرم ١٤٢٤هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٠٣م للنظر في جدول الأعمال التالي:-

١- الموافقة على ما جاء بتقرير مجلس الإدارة.

٢- الموافقة على الميزانية العمومية للشركة في ٢٠٠٢/١٢/٣١م وعلى حساب الأرباح والخسائر عن الفترة من ٢٠٠٢/١/١م حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١م.

٣- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن نفس الفترة.

٤- الموافقة على توزيع الأرباح حسب اقتراح مجلس الإدارة بواقع (٧) ريال للسهم الواحد بنسبة (١٤٪) وتكون أحقية الأرباح للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة إلى نهاية تداول يوم إنعقاد الجمعية.

٥- الموافقة على اختيار مراقب الحسابات من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٣م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.

علماً بأنه وطبقاً للمادة (٢٤) من النظام الأساسي للشركة يكون الحق في حضور الجمعية العامة للسادة المساهمين الذين يمتلكون عشرين سهماً فأكثر، فعلى المساهمين الراغبين بالحضور تسجيل أسماؤهم بسجل الحضور حيث سيبدأ التسجيل عند الساعة الثانية والنصف ظهراً، كما أنه يمكن لمن تعذر حضوره من المساهمين أن يوكل عنه مساهماً آخر على أن يكون من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة أو المكلفين من قبل الشركة بالقيام بعمل فني أو إداري لها بصفة دائمة وذلك حسب النموذج الموضح أدناه وإرسال خطاب التوكيل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل إلى إدارة الشركة ص.ب (٢٠٠٠١ الرياض ١١٤٥٥)

مجلس الإدارة

(توكـــيـــل)

أنا المساهم/ ..... الموقع أدناه (الإسم رباعياً/ أو إسم الشركة أو المؤسسة كما هو في سجلها التجاري/ المدني) بموجب ( ) رقم ( ) وتاريخ / / ١٤هـ وبصفتي أحد مساهمي الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والمالك لعدد ( ) سهم، قد وكلت المساهم/ ..... (الإسم رباعياً) السجل المدني رقم ( ) (وهو من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابها) لينوب عني في حضور إجتماع الجمعية العامة للشركة والمقرر عقده في يوم السبت ٢٦ محرم ١٤٢٤هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٠٣م والتصويت على بنود جدول أعمال الجمعية نيابة عني والتوقيع على كل المستندات المطلوبة والضرورية واللازمة لإجراءات الإجتماع، كما يسري هذا التوكيل للإجتماع الثاني في حالة تأجيل الإجتماع.

حرر في / /

الإســـم:
التـــوقـيـع:
الصـــفـــة:
الـتـصـديـق

انخفض حجم الصادرات بنسبة ١٢٪ عن العام ٢٠٠٠م:

الصين والمنتجات البلاستيكية تحققان نمواً في حجم الصادرات السعودية خلال العام ٢٠٠١م

كتب- مهدي أبو فطيم:

■ انخفض حجم قيمة الصادرات السعودية خلال العام ٢٠٠١م بنسبة ١٢٪ عن العام السابق ٢٠٠٠م، حيث بلغ حجم الصادرات خلال العام ٢٠٠١م حوالي ٢٥٤,٩ مليار ريال، بينما كان في العام ٢٠٠٠م يبلغ حوالي ٢٩٠,٥ مليار ريال..

جاء ذلك في تقرير صدر حديثاً من مصلحة الاحصاءات العامة التابعة لوزارة التخطيط.

وقد جاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض حجم الصادرات الى العديد من الدول، فقد انخفض حجم الصادرات الى فرنسا بنسبة ٣٢٪ فيما بلغ حجم الصادرات خلال العام حوالي ٧,٤ مليارات ريال بينما كان في العام السابق حوالي ١٠,٩ مليارات ريال، كما انخفض حجم الصادرات الى هولندا بنسبة ٣١٪ وكذلك للولايات المتحدة بنسبة ٢١٪ وكوريا الجنوبية بنسبة ٢١٪ اما اليابان فقد انخفض بنسبة ١٥٪.

وقد ارتفعت قيمة فاتورة الصادرات الى الصين الشعبية في العام ٢٠٠١م الى حوالي ٤٥٪ وهي اعلى نسبة، حيث بلغ حجم الصادرات خلال العام ٨,٢ مليارات ريال، بينما كان في العام السابق حوالي ٥,٦ مليارات ريال، وتعتبر الصين الشعبية هي الدولة الوحيدة التي ارتفع اليها حجم الصادرات مع الصين الوطنية التي ارتفع بنسبة ٩٪ فقد كان في العام ٢٠٠١م حوالي ٨,٥ مليارات ريال بينما كان في العام السابق حوالي ٧,٧ مليارات ريال.

وقد حققت المنتجات البلاستيكية اهم السلع المصدرة، حيث حققت ارتفاعاً بنسبة ٦٢٪ حيث بلغت خلال العام ٢٠٠١م حوالي ٣,٨ مليارات ريال، كما ارتفع حجم الصادرات للمنتجات الكيماوية بنسبة ٢٣٪، حيث بلغ خلال العام حوالي ١٩,٦ مليار ريال، بينما كان في العام السابق حوالي ١٥,٩ مليار ريال، كما ارتفع حجم صادرات الزجاج ومصنوعاته خلال العام بنسبة ٢٠٪ حيث بلغ حوالي ٣٩٩ مليون ريال، بينما كان في العام السابق حوالي ٣٣٢ مليون ريال.

فيما انخفض حجم الصادرات الزراعية بنسبة ٤٥٪ حيث بلغ خلال العام ٢٠٠١م حوالي ٢١١ مليون ريال، بينما كان في العام السابق حوالي ٣٨٦ مليون ريال، كما انخفض حجم الصادرات في المنتجات المعدنية بنسبة ١٩٪ حيث بلغ خلال العام ٢٢٥ مليار ريال بينما في العام السابق فقد بلغ خلال العام ٢٦٦ مليار ريال.وقد حققت السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠١م ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي ٩٣٪، حث بلغت خلال العام حوالي ٣,٦ مليارات ريال، بينما بلغت خلال العام السابق ٢٠٠٠م حوالي ١,٩ مليار ريال.

وقد حظيت الأسواق العربية على نمو في الصادرات السعودية، حيث ارتفع حجم الصادرات الى الدول العربية بنسبة ٣٢٪ فقد بلغت خلال العام ٢٠٠١م حوالي ٨,٢ مليارات ريال، بينما بلغت خلال العام ٢٠٠٠م حوالي ٦,٢ مليارات ريال.

فيما انخفض حجم الصادرات الى كل من امريكا الشمالية بنسبة ٢١٪، كما انخفضت الصادرات السعودية الى اوروبا الغربية بنسبة ١٩٪، ولم تحقق الصادرات السعودية نمواً خلال العام ٢٠٠١م وفق التكتلات الاقتصادية الى مجموعة الدول العربية.

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	نسبة التغير٪
الولايات المتحدة	٥٨٨٣٢	٤٦٤٨٢	-٢١
اليابان	٤٦٠٧٤	٣٩٠٩٩	-١٥
كوريا الجنوبية	٣١٢٧٣	٢٤٦٢١	-٢١
سنغافورة	١٤٦٣٢	١٣٤٢٩	-٨
الهند	١٢٨٢٣	١٢٣٣٦	-٤
الصين الوطنية	٧٧٤٢	٨٤٧٢	٩
الصين الشعبية	٥٦٣٠	٨١٥٩	٤٥
هولندا	١١٥٩٢	٧٩٧١	-٣١
فرنسا	١٠٩١٠	٧٤٥٩	-٣٢
ايطاليا	٦٩٧١	٦٦٢١	-٥
إجمالي الدول العشر	٢٠٦٤٧٩	١٧٤٦٤٩	-١٥
الدول الاخرى	٨٤٠٧٤	٨٠٢٤٩	-٥
الإجمالي	٢٩٠٥٥٣	٢٥٤٨٩٨	-١٢

المقال

خصخصة إدارية أم قانونية؟

خالد بن عبدالرحمن الطويل

■ اتجهت أساليب الخصخصة الدولية إلى اتجاهين رئيسيين فيما يخص الاطار القانوني الذي يحكم عملية الخصخصة، الاتجاه العالمي الاول هو اصدار تشريع واحد يشمل جميع القضايا ذات العلاقة بالخصخصة بحيث تتمكن الدولة بموجب هذا النظام أو التشريع من خصخصة ما تراه من انشطتها الاقتصادية، بينما يتمثل الاتجاه الثاني في اصدار مجموعات متعددة من الانظمة والتشريعات يختص كل منها بخصخصة نشاط اقتصادي محدد على حدة، واخذ بالأسلوب الاول كل من فرنسا والمغرب وايران ونيجيريا والارجنتين وبنما وروسيا وهنغاريا وبولندا والمملكة العربية السعودية عبر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) الذي سنتعرض له فيما بعد، بينما اتبع الاسلوب الثاني كل من بريطانيا وكندا وماليزيا، ولكل من الاسلوبين ايجابياته وسلبياته التي لا يتسع المجال للتعرض لها بالتفصيل، وتبدو الغلبة حالياً للاسلوب الاول بسبب المصاعب التي واجهها الأسلوب الثاني والمتمثلة في طول الوقت الذي تأخذه عملية اصدار التشريع المتعلق بكل عملية خصخصة.

ويجدر بالذكر هنا ان التجارب العالمية في مجال التخصيص تتنوع في الأسلوب مثل: تخصيص المنشأة مع بقاء الملكية للدولة، البيع الجزئي للاسهم من قبل الدولة، طريقة الاكتتاب الكامل للجمهور في أسهم الشركات المخصصة، نقل ملكية المنشأة العامة المراد تخصيصها بالكامل إلى الإدارة والعاملين، أسلوب عقود الإدارة، أسلوب عقود الايجار، أسلوب عقود المشاركة في رأس المال (Joint venture)، أسلوب مجموعة عقود الـ (BOT).

يمكن القول هنا ان كلمة الخصخصة بمعناها العام تعني بالنسبة للكاتب معنيين لا ثالث لهما، المعنى الاول هو الخصخصة الإدارية، والثاني هو الخصخصة القانونية التي بالضرورة تتبعها الخصخصة الإدارية، وهذه الأخيرة تعني ان تبقى ملكية المنشأة العامة للدولة دون تغيير في الشكل القانوني، ولكن يتم هنا ادخال أساليب ووسائل القطاع الخاص في ادارة المرافق وبالتالي البعد عن البيروقراطية التي عادة ما يوصم بها أداء الحكومات، وهذا التغيير في النمط الإداري والمالي للمرفق يؤدي أثره في رفع مستواه وتلبيته لاحتياجات المتعاملين معه وتماشيه مع التطورات التي تحدث في مجاله، الأمر الذي يؤدي إلى نجاحه في تقديم الخدمة للمواطنين وهو الهدف المنشود لكل دولة يهمها أمر مواطنيها، ومن هذه الأمثلة للخصخصة الإدارية في المملكة، شركة أرامكو السعودية والهيئة الملكية للجبيل وينبع وصندوق التنمية الصناعي والمؤسسة العامة للبريد، حيث بقيت ملكية هذه المرافق للدولة، ولكن أبعدت هذه الجهات عن البيروقراطية الإدارية الحكومية والتزاماتها المالية والمحاسبية التي قد لا تصلح لإدارة مثل هذه القطاعات.

قد تطرح عملية الخصخصة الإدارية نقاطا ايجابية لصالح المجادلين ضد تجربة الخصخصة القانونية، فهنا يتم التركيز على تعديل اللوائح والنظم والاجراءات المالية والإدارية للمرفق أكثر من التركيز على نقل ملكية رأس المال وبالتالي تغيير الشكل القانوني، فالملكية لازالت للدولة بشكل كامل غير ان المنشأة تتمتع باستقلال إداري ومالي واضح يشبه إلى حد بعيد أساليب القطاع الخاص الإدارية، وهنا تصنع تجربة الخصخصة الإدارية زخمها فهي تهيئ الطريق للوصول إلى الخصخصة القانونية التي تعني تغيير الشكل القانوني للمنشأة عبر نقل كل أو جزء من رأس المال للقطاع الخاص، حيث وفرت للمرفق أساليبه الإدارية الخاصة القريبة من أساليب القطاع الخاص، وبالتالي فإن نقل ملكية المرفق أو جزء منه للقطاع الخاص في المستقبل لن يكون له تأثير سلبي على نشاط المرفق حين تبدأ الشركة الجديدة عملها، حيث سيستمر العمل بنفس الأساليب الإدارية والمالية التي قد ترى الشركة في شكلها القانوني الجديد تعديلها بما تلاحظه على أدائها.

الخصخصة القانونية هي أمر أكثر تعقيداً، لأن الخصخصة ستمس أولا الشكل القانوني للمنشأة المراد خصخصتها وهو ما يتم عادة عن طريق انشاء شركة مساهمة قد تملكها الدولة بالكامل في البداية وقد يباع جزء من أسهمها أو كله للجمهور، وبالتالي فإن تغيير الشكل القانوني وعملية الهيكلة التي تتبع ذلك يؤدي بدوره إلى ايجابية نمط الاداء الإداري للشركة الجديدة مؤدياً بالضرورة إلى الوصول إلى استعمال أساليب القطاع الخاص في ادارة الشركة ومجال عملياتها المالية، لان الشركة هنا ستخضع حتماً لانظمة الشركات التجارية وهذه الأنظمة عادة تفرض التزامات متعددة للتأكد من حسن اداء الشركات المساهمة، وبالتالي فإن نشوء شكل قانوني جديد عبر انشاء الشركة الخاصة المساهمة وادائها الإداري والمالي الذي ستتبعه يؤدي عادة إلى النجاح، ومن الأمثلة هنا انشاء شركة سابك، وبعض شركات كهرباء المناطق سابقاً (الشركة السعودية للكهرباء حالياً)، وشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق)، وشركة المعادن العربية السعودية (معادن)، وشركة الاتصالات السعودية.

أحد الأساليب التي تم استعمالها في تجربة الخصخصة القانونية في المملكة هو اعطاء الشركات المساهمة احكاماً خاصة في نظامها الأساسي قد تختلف عن نصوص نظام الشركات بحيث يسري هذا الأخير على ما يرد بشأنه نص في نظام الشركة الأساسي، وهذا الأمر كما سيرد فيما بعد تتطلبه أحياناً طبيعة عمل الشركة والرغبة في نجاحها حيث يمكن ان تعود الشركة إلى الخضوع الكامل لنظام الشركات إذا استقرت احوالها ونجحت في تجربتها عبر قرار من الجمعية العامة غير العادية لمساهميها، علماً بأن نص المادة (٢/ب) من نظام الشركات السعودي يتضمن عدم سريان احكام النظام على الشركات التي تؤسسها أو تشارك في تأسيسها الدولة أو غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بشرط ان يصدر بترخيصها مرسوم ملكي يتضمن الأحكام التي تخضع لها، ويلاحظ هنا أنه إذا أخذنا عملية الخصخصة بمفهومها الحرفي وهو نقل ملكية مرفق عام إلى القطاع الخاص لإدارته وتشغيله وصيانته فانه يمكن القول ان التجربتين الوحيدتين في هذا الجال واللتين تم تطبيقهما في المملكة هما خصخصة قطاع الاتصالات عبر انشاء شركة الاتصالات السعودية وكذلك انشاء شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق)، غير ان ذلك يدعو إلى طرح تجارب اخرى تم تطبيقها في المملكة تدخل ضمن المفهوم العام للخصخصة بعيداً عن المفهوم الحرفي، مثل انشاء شركة سابك، وانشاء شركة التعدين العربية السعودية (معادن)، ودمج (merger) شركات الكهرباء في شركة واحدة هي الشركة السعودية للكهرباء.

ستتعرض سلسلة هذه المقالات التي تناقش تجربة الخصخصة في المملكة إلى تقديم قراءة وصفية لعملية الخصخصة التي تتم في المملكة حالياً وأهدافها ومسارها، مركزة على الأسس التي استعملت لهذا الغرض ووسائلها وادواتها القانونية مع الاشارة إلى ابرز ملامحها، وهي لا تهدف إلى تقديم حصر شامل موضوعي للتجربة لانها لازالت في بداياتها، وبالتالي فهي تحتاج إلى وقت للخروج بحصيلة أكبر، ولاشك ان العديد من المتخصصين في مجالات القانون والاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال سيدلون بدلوهم فيما يتعلق بتجربة الخصخصة في المملكة، دفعاً لها - إن شاء الله - في الاتجاه السليم المنشود حكومة وشعباً.

Kalt1@hotmail.com